Warith Scientific Journal

التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل مقومات لإصلاح الاقتصاد الريعي في العراق سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية

Economic diversification and diversification of income sources are ingredients for reforming the rentier economy in Iraq

Proposed policies and strategic options

ا.د مايح شبيب الشمري

Prof.Dr. Mayih Shabeeb AL.Shammari

كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة

University of kufa/ Faculty of Administration and Economics

mayih.shabib@uokufa.edu.iq

المستخلص

أدركت الدول النامية ولا سيما الدول النفطية ، ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي أساسي وحيد ، فالنفط في تلك الدول هو العمود الفقري للصادرات ومحرك للنشاط الاقتصادي والنمو ويشكل معظم مكونات الدخل، لذا والحال هذا تكون هذه الدول معرضة في أي وقت للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط، وعليه من الضرورة بمكان التوجه نحو التنويع الاقتصادي كمنطلق لتنويع مصادر الدخل، والعراق أحد هذه الدول الذي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن الاعتمادية النفطية، وبما ان البلد يتمتع بإمكانيات طبيعية كبيرة تؤهله للابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيسي للدخل من خلال تنويع الانشطة الانتاجية الاقتصادية لاسيما التوجه نحو احلال الاستيرادات بل والتوجه نحو التصدير في المجالات التي يتمتع بهال البلد بميزة نسبية وتنافسية، وبالتأكيد ان ذلك كله يكون مدخلا للتنويع والاصلاح الاقتصادي الشامل في البلاد.

وجاء هذا البحث مستعرضا واقع الاقتصاد العراقي من حيث تشخيص الاختلال الهيكلي بسبب الاعتماد على الريع النفطي ويتضح ذلك بشكل جلي من انخفاض مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي لاسيما الصناعة والزراعة، ومجمل ذلك كله يؤكد ان مصدر الدخل الرئيسي هو مردود الصادرات النفطية والتي تجعل اقتصاد البلد مرهونا بتقلبات السوق النفطية ، اذ انه في حالات الانخفاض الكبير لأسعار النفط يجعل الموازنة العامة تعاني من عجز شديد واللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي والوقوع في فخ المديونية. لذلك واستمرار هذا الحال لا يشير الى السلوك الاقتصادي الرشيد، وعليه يجب اللجوء الى تطبيق سياسات اصلاح جذرية قابلة للتطبيق من حيث تنويع الاقتصاد وتنويع مصادر دخله، من اجل تصحيح الاختلال الهيكلي من جانب وتحقيق الاستدامة المالية من جانب اخر، ولهذا يسلط البحث الضوء على اهم السياسات المقترحة و الخيارات الاستراتيجية لتحقيق اصلاح اقتصادي حقيقي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الاصلاح الاقتصادي.

ABSTRACT

Developing countries, especially oil-producing countries, have realized the necessity of not relying on oil as a single basic economic resource. Oil in those countries is the backbone of exports, an engine of economic activity and growth, and constitutes most of the components of income. Therefore, in this case, these countries are exposed at any time to external shocks resulting from fluctuations. Oil prices, and therefore it is necessary to move towards economic diversification as a starting point for diversifying sources of income, and Iraq is one of these countries that suffers from deep structural imbalances resulting from oil dependence, And since the country has great natural potential that qualifies it to move away from total dependence on oil as a main source of income through diversifying economic productive activities, especially the orientation towards import substitution and even the orientation towards export in areas in which the country enjoys a comparative and competitive advantage, and certainly all of this is an entry point for diversification and reform. overall economy in the country. This research reviewed the reality of the Iraqi economy in terms of diagnosing the structural imbalance due to dependence on oil rents. Dependent on the fluctuations of the oil market, as in cases of a significant drop in oil prices, the general budget suffers from a severe deficit, resorting to internal and external borrowing, and falling into the trap of indebtedness. Therefore, the continuation of this situation does not indicate rational economic behavior, and therefore it must resort to applying radical reform policies that are applicable in terms of diversifying the economy and diversifying its sources of income, in order to correct the structural imbalance on the one hand and achieve financial sustainability on the other hand,

and for this the research highlights the most important policies Proposed and strategic options to achieve real economic reform in Iraq.

Keywords: economic diversification, rentier economy, economic reform.

المقدمة

تُعد سياسة التنويع الاقتصادي احد اهم السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما انها من أهم التحديات التي تواجه اقتصادات الدول الريعية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة مثل النفط والتي عادة ما تكون عوائدها معرضة للتقلبات في الأسواق العالمية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة ، ان التأكيد على تنويع مصادر الدخل يجب أن يشمل جميع المصادر المتاحة والممكنة، سواء أكانت تجارية أم خدمية أو صناعية أو زراعية أو سياحية.

اهمية البحث: التنويع الاقتصادي عامل استقرار أساس لكل بلد في العالم ولاسيما البلدان الريعية التي تعتمد على النفط في تمويل انفاقها العام مثل العراق، وتأتي أهمية سياسة التنويع الاقتصادي لمواجهة اخطار التقلب المستمر في اسعار النفط ، وتذبذب دخل الدولة وانفاقها العام والذي يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث في موضوع الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي من حيث هيمنة القطاع النفطي والذي تقترب مساهمته من 60% من الناتج المحلي، في حين تساهم الايرادات النفطية حوالي 95% من الايرادات الاجمالية، بينما تساهم الصادرات النفطية 98% من اجمالي الصادرات تقريبا، وكل ذلك يشير الى ريعية الاقتصاد العراقي بامتياز ، وعليه فالسؤال المطروح: ماهي متطلبات الشروع بإصلاحات هيكلية تتضمن تنويع الهيكل الانتاجي التي يفترض ان تفضي الى تنويع مصادر الدخل، وهذا بدوره يعزز من واقع الاقتصاد ويحقق النمو والتنمية على السواء.

اهداف البحث: للوصول الى اجابات المشكلة المطروحة فان البحث يهدف الى استعراض بعض الاسس النظرية للتنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فضلا عن استعراض واقع الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ثم طرح السياسات المقترحة والخيارات الاستراتيجية لإصلاح واقع الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: ننطلق من فرضية تشير الى ان الاقتصاد العراقي بواقعه الريعي يؤدي الى تعميق الاختلالات الهيكلية ويعرض الاقتصاد الى صدمات ناتجة من التقلبات في اسعار النفط، كذلك نفترض ان تنويع الهيكل الاقتصادي يؤول الى تنويع مصادر الايرادات وبالتالي يجعل الاقتصاد العراقي يسير باتجاه الاصلاح الذي يحقق التطور والنهوض الاقتصادي.

منهج البحث: اعتمدنا الاسلوب الوصفي التحليلي الذي يستخدم منهجي الاستقراء والاستنباط، فهو يحلل البيانات التاريخية ويستقرأ الواقع الاقتصادي ثم يحلل الظواهر الاقتصادية ويستنبط الآثار والنتائج الناجمة عنها.

تبويب البحث: تضمن هيكل البحث من مقدمة وثلاث مباحث، تناول المبحث اول: الاسس النظرية للتنويع الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني: تحليل هيكل الاقتصاد العراقي، اما المبحث الثالث: فكان بصدد السياسات المقترحة والخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل في العراق، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/الاطار المفاهيمي للريع والتنويع الاقتصادي

أولا : الاقتصاد الريعي والدولة الريعية :

بالرجوع إلى معاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة ريع نجد إن أكثر المعاني مرتبطة بالزيادة و النمو ولكن للعمل في الأرض ، وقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها احد عوامل الإنتاج، فالريع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة ، وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة ، وبشكل عام أطلق ريكاردو على الريع، بأنه" كل إشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة "[1] .

وتعرّف النظرية الاقتصادية الريع بذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشاً معيناً للربح. ومن زاوية أخرى يمكن تعريف الريع بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق. كما يؤكد آدم سميث على أهمية التمييز بين الأجر أو الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر والريع الذي ينتج عن السعر ، بمعنى يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو

انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، وهذا الوصف يشير إلى اختلاف الريع اختلافاً جذرياً عن صور الدخل الأخرى [2]. وبرأينا هناك فرق بين الاقتصاد الريعي ومصطلح الريع الذي يعني مقدار الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج .

لكن ما يشير إليه مصطلح "الريع" هنا إنما يشير إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

وقد استخدم تعبير الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية ، والريع بحصر المعنى هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والموارد البترولية المستخرجة من الأرض ، لكن ثمة تعريف أوسع لكلمة الريع ، وهو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة ، وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعيه خارجية لبلد ما ،ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا دوليا كـــ (قناة السويس) أو حين تكون ممرا لأنابيب البترول، أوقد تكون منطقة سياحية ، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى[3]:

- الريع الطبيعي: ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
- الريع الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية ، أوقد تكون كمنتجع سياحي.
- الريع التحويلي: ويشمل هدا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن إشكال الدعم الأخرى.

ويميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع ، فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة ، في حين إن الثاني لا يفترض كل ذلك وبالتالي فلا يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي ، إما الانتقاد الآخر الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد الريعي ، فهو يوفر مداخيل للسكان من غير مشاركة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة ، إذن هو نشاط اقتصادي غير إنتاجي ، وعليه تعد الدول النفطية دول ريعيه من الطراز الاول كونها تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية ، أي إن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي ، كما إن ما يميز هذه الدول مشاركة نسبة 2 – 3 % من سكانها في تحقيق هذا الريع في حين إن مداخيله تمثل 90 % من إيرادات الخزينة في هذه البلدان ، كما تشكل صادراته 95 % من قيمة مجموع صادراته، و 60 – 80 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، كما إن الدول الريعية هي التي تتولى مداخيل النفط لتوزيعها مركزيا على السكان ،وبالتالي فالاقتصاد الريعي اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة ، في حين تهتم غالبيته الساحقة في توزيع الريع واستخدامه ، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة في مدى الاستفادة من الريع النفطي لتطوير قاعدتها الإنتاجية ، وهو حكم ايجابي في حال استثمار المداخيل الريعية في تنويع وتطوير مقدرتها الإنتاجية ، وهو حكم سلبي في حالة عجزها عن تحقيق ذلك وبقائها معتمده على الريع النفطي في تحقيق مداخيلها[4]، ويمكن تقسيم دول العالم حسب درجة اعتمادها على الموارد الريعية إلى الآتي .

1 – الدول الريعية : Rentieral States

ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مره في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي عام 1970 ، إذ عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه[5] ، وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدولة الريعية ، إلا إن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعيه ، وعلى هذا الأساس فالدول الريعية ، هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام ، لاسيما الدول العربية الخليجية وليبيا والعراق دول ريعيه ، ونلاحظ إن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل ، مما حرمها من فرصه لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة ، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم بالعوائد الريعية وتوزيعها وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات مما زاد السوق بشكل عام تشوها انصبت أثاره السلبية على البنية الاقتصادية ، ومن خصائص الدولة الربيعية ما يأتي[6]:

أ- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.
ب- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي.
ت- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية(كالنفط مثلا) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80 %.
ث- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

إن الخصائص أعلاه تشير إلى أن الدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر للدخل لاسيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع ، ناهيك عن حالة الاستبداد بالثروة وتوزيعها للتابعين للسلطة وتزايد الإنفاق الحكومي التفاخري ، وكل ذلك اضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد يواكب تطورات العصر . وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي ، وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتنشغل أقلية من السكان في توليد الريع ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على إفراد المجتمع . إما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله (كما هو الحال لجزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية والمناخية) إذن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي ، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي ، وان الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعيه تكون الوسيط بين

القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام ، إما أوجه التشـــابه بين الاقتصـــاد الريعي والدولة الريعية فهي كالآتي[7]:

أ – إن العلاقة بين الاقتصـــاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أســاســا بوجود ريع ذو مصــدر خارجي يشـكل نسـبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبذلك فان الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء .

ب – الدولة الريعية ترتبط بالاقتصـاد الريعي ، إذ إن الأخير عادة ما يولد دولا ريعيه إذا كانت الدولة تسـتحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول إن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا .

إما أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية فيمكن تحديدها بالاتي .

أ – الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية.

ب – عوائد الدخل الريعي تعود للمسـاهمين في تحصـيله في الاقتصـاد الريعي في حين إن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية .

جـــ - الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشـطة الاقتصـادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي .

د – الاقتصـــاد الريعي لا يولد بالضـــرورة دولة ريعيه ، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصـــاد ريعي حتما ، بمعنى لا توجد دولة ريعيه بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعيه كـ(عائدات السياحة لبلد معين ، تحويلات العاملين في الخارج ...) .

2 – الدول شبه الريعية : Semi-Rentier State

وهي تلك الدول التي يكون فيها العائد الريعي الخارجي يتراوح بين 15 % إلى اقل من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي أيا كان مصدره، ويندرج تحت تلك المجموعة اغلب البلدان النامية وعدد كبير من الدول العربية مثل (سورية ، لبنان ، الأردن ، مصر ، اليمن ...) .

3 – الدول ذات الاقتصادات المنتج: Countries with Productive Economies

إن الدول التي تمتلك اقتصـادات متنوعة تشـكل القطاعات المنتجة نسـبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تعد دول إنتاجية ، وفي هذه الحالة تساهم القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي مساهمة فعاله في تحقيق الدخل القومي ، وفي هذه الحالة لا تمثل العائدات الريعية إلا نسـبة ضـئيلة من الناتج ، وخير مثال على ذلك الدول الصـناعية المتقدمة التي تسـاهم صـادراتها السـلعية بنسـبة كبيرة في التجارة الدولية .

وتجدر الإشارة هنا إلى إن كل اقتصاد يحتوي على عناصر ريعيه تختلف بمقدار مساهمتها من بلد إلى آخر كما إن الدولة الريعية قد تتحول إلى دولة شبه ريعيه وبالعكس تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة.

ثانيا: التنويع الاقتصادي:Economic Diversification

يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن . وجوهر نظرية التنويع تقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة لتخفيف المخاطر وتنويع العوائد ، أي : إن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج ومن ثم ارتفاع الدخل القومي بما يشمل ذلك ايضاً رفع مستوى معيشة الأفراد، وتجنب تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركز صادراته على سلعة أو خدمة معينة فإنه لابد من وجود تنويع اقتصادي، ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية – متنوعة، وغير متركزة أو معتمدة بإفراط على بعض منها وكما هو حال الدول الريعية ،التي تعتمد بقوة على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم، وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجياً . و يرتبط مفهوم التنويع أحياناً بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلاً على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عدة لاقتصاد ما[8] . ويمكن ان يعرف التنويع الاقتصادي بانه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بينما يرى آخرون بانها عملية تراكمية لزيادة اسهام القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي . ويعرف التنويع الاقتصادي بانه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والاجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[9] .

ويعرف التنويع بشكل عام على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية ،وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع انتاجي[10].

ويرى الباحث ان التنويع الاقتصادي هو تنويع القاعدة الانتاجية والخدمية والتوزيعية للناتج المحلي من خلال تنمية اقتصادية متوازنة بحيث يفضي ذلك الى تنويع مصادر الدخل، بالشكل الذي يؤدي الى النهوض والتطور الاقتصادي.

المبحث الثاني/تحليل هيكل الاقتصاد العراقي

يعاني العراق من اختلالات هيكلية اقتصادية كثيرة مما أدى الى ظهور ضعف واضح في أداء المؤسسات على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، فتطور أي قطاع في العراق يكون مرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بتطور القطاعات الاخرى ، فضلا عن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في المجتمع وهيمنة القطاع العام على معظم القطاعات الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الاقتصادية العامة ، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث من خلال تحليل مؤشرات هشاشة الاقتصاد العراقي الريعي من نقاط ضعف وتحديات اسهمت في تدهور الهيكل الاقتصادي بشكل عام.

اولا: اختلال الهيكل الانتاجي وهشاشة الاقتصاد الريعي في العراق:

يتميز الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد احادي الجانب وبتبعيته نحو الخارج، نتيجة اعتماده على النفط الخام في تكوين GDPبشكل كبير، كما أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الرئيسة في مجمل مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، واختلال الجهاز الإنتاجي المتمثل بعجز العرض المحلي الكلي عن الطلب الكلي من السلع والخدمات.

1- **الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج :** يتضح من بيانات الجدول (1) زيادة GDP بعد عام 2003 بشكل كبير، اذ كانت تلك الزيادة تعود إلى تحسن أسعار النفط من جهة ، وارتفاع كمية الإنتاج والصادرات النفطية من جهة أخرى وذلك نتيجة رفع العقوبات من قبل الأمم المتحدة بعد عام 2003، اذ ارتفع GDP من 20.36 مليار$ عام 2003 إلى 131.61 مليار$ عام 2008 ، في حين انخفض GDP في عام 2009 الى 111,66 مليار $ وكان بسبب الأزمة المالية العالمية واثارها بعد عام 2008 على انخفاض الطلب و اسعار النفط العالمية، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ -15.15% عن السنة السابقة، اذ بلغ سعر النفط في هذا العام (40) $ فيما كان سعر النفط في شهر تموز عام 2008 (143) $ للبرميل الواحد، وفي الأعوام اللاحقة شهد GDP ارتفاعا نسبيا الى ان بلغ 234.65 مليار $ عام 2013، حيث بلغ سعر النفط في هذا العام (110) $ للبرميل الواحد محققا نسبة نمو فيGDP بمقدار 7.73% عن العام السابق، وفي العام 2014 شهد انخفاض فيGDP حيث سجل هذا العام 228.48 مليار $ وبنسبة نمو عن العام السابق بمقدار -2.65% ، ويعود السبب الى انخفاض أسعار النفط عالميا و دخول العراق في مواجهات مع المجاميع الإرهابية، فيما شهد العام 2015 ادنى نسبة نمو فيGDP حيث بلغ معدل النمو -24.35%، وكذلك شهد العام 2016 انخفاضا أيضا في GDP لنفس الأسباب السابقة، وبلغ سعرالنفط ادنى مستوى له في العالم عام 2016 حيث وصل سعر البرميل النفطي الى (28) $، وسجلGDP نسبة نمو سالبة تقدر-1.46% عن السنة السابقة، وشهد GDP تحسنا عام 2017 واستمر هذا التحسن الى العام 2019 حيث بلغ GDP عام 2019 مبلغ قدره 234.09 مليار $ محققا نسبة نمو عن السنة السابقة بمقدار 4.39%، ويعزى السبب في هذا التحسن الى ارتفاع أسعار النفط عالميا حيث سجل سعربرميل النفط عام 2019 حوالي (68) $ للبرميل الواحد وبانخفاض نسبي عن العام السابق حيث كان سعر البرميل (86) $ للبرميل الواحد، لكن هذا الانخفاض لم يكن سببا في انخفاضGDP كون العراق زاد من صادراته النفطية في العام 2019 حيث تم تصدير(3.460) مليون ا برميل نفط في اليوم، ان هذه الزيادة في الإنتاج النفطي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع حجمGDP . ويلاحظ اعتماد GDP على القطاع النفطي، ومع دخول موجة وباء كورونا وحالات الاغلاق الشبه كامل للقطاعات الإنتاجية، انخفضت أسعار النفط في العالم الى مستوى قياسي حيث بلغ سعر البرميل عام 2020 مقدار (8) $ للبرميل مما انخفض GDP الى 184.37 مليار $، وبمعدل نمو سالب مقداره -11.30% عن السنة السابقة، ان توالي الازمات في العالم يدفع دائما GDP الى الانخفاض، مما يوشر الى ارتباطGDP بسوق النفط العالمية ويعكس اختلال كبير في الاقتصاد العراقي.

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية وعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج للمدة (2003 – 2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	عدد السكان (مليون نسمة)	النمو السنوي للسكان %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
2003	20,36	---	25644499	----	794
2004	36,63	79,91	26313838	2,61	1392
2005	49,95	36,36	26922284	2,31	1855
2006	65,14	30,41	27448124	1,95	2373
2007	88,84	36,38	27911248	1,68	3183
2008	131,61	48,14	28385746	1,70	4636
2009	111,66	15,15 -	28973162	2,06	3854
2010	138,46	24,00	29741976	2.65	4655
2011	185,47	33,85	30725300	3,30	6036
2012	217,81	17,25	31890011	3,79	6830
2013	234,65	7,73	33157050	3,97	7077
2014	228,42	2,65 -	34411951	3,78	6637
2015	177,50	24,35 -	35572261	3,37	4990

4777	2,91	36610632	1,46 -	174,90	2016
5205	2,57	37552781	11,76	195,47	2017
5834	2,34	38433600	14,71	224,23	2018
5955	2,27	39309783	4,39	234,09	2019
4583	2.40	41179351	11.30-	184.37	2020

المصدر: البنك الدولي، النشرات الإحصائية، مؤشرات التنمية العالمية، لسنوات2003-2020 .

كما يلحظ من الجدول (1) ارتفاع نصيب الفرد منGDP من 794$ في عام 2003 إلى 4636 $ عام 2008 ، والسبب الرئيس في هذا الارتفاع يعود الى الزيادة في الصادرات النفطية من خلال انفتاح الاقتصاد العراقي بشكل عام ورفع العقوبات، لكن مع حلول العام 2009 وانخفاض الطلب العالمي النفطي وحدوث أزمات على مستوى العالم شهد نصيب الفرد انخفاضا طفيفا عن العام السابق حيث بلغ 3854 $ ، ومع تحسن الإنتاج وارتفاع أسعار النفط عاد وشهد ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ عام 2013 مبلغ قدره 7077 $، ليعاود الانخفاض للأعوام الثلاث التالية، حيث بلغ في عام 2016 حوالي 4777 $ محققا ادنى نسبة منذ العام 2011، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا و توجه الحكومة في تلك الفترة الى مكافحة الإرهاب المنتشر في العراق. شهد نصيب الفرد تحسنا في الأعوام اللاحقة وصولا إلى 5955 $ عام 2019 ، وجاءت هذه الزيادة على الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ متوسط النمو السكاني السنوي طيلة مدة الدراسة 2,70%، أذ أزداد عدد السكان من 25.644.499 عام 2003 إلى 30.725.300 في عام 2011 وإلى 40.150.000 عام 2020.

2- ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من الايرادات العامة: يشكل النفط نسبة كبيرة من GDP اذ أن الايرادات النفطية تكاد تكون الممول الكلي للموازنة العامة في العراق كما يشير الجدول (2)، اذ بلغ متوسط نسبة الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة نحو 90,44% في تمويل نفقات الموازنة العامة، وهذا يعود الى ارتفاع مساهمة قطاع النفط في GDP وانخفاض مساهمة القطاعات الأخرى، ويعكس ذلك مدى عمق الاختلال في الهيكل الإنتاجي العراقي.

الجدول (2): الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2020)

السنة	نسبة الإيرادات النفطية %	نسبة الإيرادات الأخرى الغير نفطية %	السنة	نسبة الإيرادات النفطية %	نسبة الإيرادات الأخرى الغير نفطية %
2003	97	3	2012	92	8
2004	96	4	2013	93,12	6,88
2005	94	6	2014	92,11	7,89
2006	93	7	2015	84	16
2007	93	7	2016	81,4	18,6
2008	88	12	2017	84,1	15,9
2009	90	10	2018	89,7	10,3
2010	90	10	2019	92,2	7,8
2011	88	12	2020	86.1	13.9

المصدر: كريم سالم حسين" أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2015) " مركز البيان للدراسات والتخطيط(2018).

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2016 – 2017 – 2018 – 2020).

ثانيا: تدني نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية وهيمنة قطاع النفط في تكوين GDP:

على الرغم من إن النفط يمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدولة والمجتمع في مجال الإنفاق العام، لاسيما في مجال إعادة الإعمار والسيطرة على البطالة وإنعاش الاقتصاد من جديد، الا ان هذا القطاع ظل اسير التقلبات التي تحدث في العالم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاضها مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي العراقي بشكل كبير ومؤثر هذا من جانب، ومن جانب اخر ادى ذلك الى مضاعفات المرض الهولندي Dutch Disease والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي ، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللا انتاج) ، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي وحتى الزراعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة، ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر

الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء) ، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

1- مساهمة القطاع النفطي في GDP : من الجدول (3) يتضح جليا مدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي من حيث التفاوت الكبير في نسب المساهمات القطاعية في الناتج او حتى من خلال تفاوت نسب النمو القطاعية او هيكل الموارد والمحصلة هو اختلال هيكلي واضح يعود الى هيمنة القطاع النفطي الريعي على حساب القطاعات الاخرى لاسيما(الصناعة، الزراعة) ،ويلاحظ من الجدول المذكور ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي اذ كانت مساهمته في GDP عام 2003 حوالي 68.14% في حين بلغ اقل نسبة مساهمة عام 2014 نسبة 29.86% ويعود هذا الانخفاض الى هيمنة تنظيم داعش الارهابي على بعض مناطق البلاد الشمالية الغربية مما عرقل تصدير النفط لاسيما من الحقول الشمالية في ذلك العام، اما مساهمة النفط فيGDP للسنة الاخيرة من المدة المدروسة فبلغ 61.4% وقد يعود ذلك الارتفاع الى ازمة كوفيد19 نتيجة انحسار مساهمة القطاعات الاخرى لاسيما قطاع الخدمات في الناتج المحلي، وكان متوسط مساهمة قطاع النفط فيGDP خلال المدة المدروسة حوالي 49.2% وهي نسبة كبيرة تعبر عن هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي وريعية الاقتصاد بامتياز مما تشير الى اختلال هيكلي كبير.

2- مساهمة القطاع الصناعي في GDP: اما واقع القطاع الصناعي في العراق فشهد حالة الاحتكار الحكومي للإنتاج في إطار التوجه الاشتراكي لاسيما قبل 2003 وقاد إلى سيادة المشاريع الإنتاجية الكبيرة طبقاً لشروط الخطط الاقتصادية المطبقة والرامية إلى إحداث ثورة صناعية كبيرة استلهمت جانباً كبيراً في منهجها العملي من التجربة الاشتراكية، وقد تميزت بشقيها التحويلي والاستخراجي بدرجة عالية من الحماية التي توفرها الدولة وبذلك أسهمت الدولة مُساهمة كبيرة في استمرار هذه الصناعات بعيداً عن تطبيق مبدأ الربحية والكفاءة والمنافسة في الإنتاج، وتحولت باستمرار إلى صناعات خاسرة تُغطى من قبل الميزانية الحكومية التي تعتمد على إيرادات النفط واعتماد الدولة في الوقت نفسه على السلع الإنتاجية المستوردة لتغطية الطلب الداخلي لاسيما في مجال التقنيات التي تصل أحياناً بصيغة مشاريع جاهزة وبالتالي يستمد القطاع الصناعي ديمومته الضعيفة من الدعم الحكومي، ويلاحظ على أسلوب الإنتاج الصناعي سواء في مجال الصناعة التحويلية أو الاستخراجية توجهه إلى هدف تلبية الممكن من الطلب الداخلي بالدرجة الأولى، وقد ساهم هذا المنهج في الابتعاد عن تنمية الصادرات، كما ساهم في الابتعاد عن اقتصاد يعتمد بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة ومُخطط لها مركزياً على صناعات متوسطة وصغيرة تقوم على أساس الصناعات التحويلية، اما بعد حصول التغيير عام 2003 فشهد البلد حالة الانفتاح على العالم بشكل غير مدروس من اعتماد الية السوق والتحرر بقدر ما من هيمنة الدولة الاقتصادية الا ان ذلك لم يؤدي الى نهوض القطاع الصناعي بل حدث تراجع يعود الى انفتاح السوق العراقية امام المنتجات الاجنبية المصنعة فضلا عن عدم توفير الحماية اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي وهذا بدوره ادى الى وئد اغلب الصناعة العراقية وهذا التفسير الارجح لتراجع هذا القطاع، اذ يتبين الدور الضئيل للقطاع الصناعي في تكوين GDP خلال مدة البحث، فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي تتراوح بين 1,01% كأدنى نسبة في عام 2003 ، و2.81% كأعلى نسبة في عام 2011، الى ان بلغ عام 2020 حوالي 1.3% كما في الجدول(3)،

3- مساهمة القطاع الزراعي فيGDP : يلاحظ من الجدول (3) ايضا انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيGDP ، اذ كانت 8,32% في عام 2003 وتراجعت هذه النسبة سنة بعد أخرى إلى أن وصلت لأدنى مستوى لها عند 2,83% في عام ، 2017، في حين بلغ في السنة الاخيرة من المدة المدروسة حوالي 4.3% ،ومع تغيير النظام البائد وانفتاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 استمرت مشاكل ومعوقات الإنتاج الزراعي وانخفاض دوره فيGDP في ضوء بيئة اقتصادية جديدة تقوم على أساس تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عبر الفتح الكامل للسوق المحلية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية، مما ادى الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في GDP انخفاضا ملحوظا، اذ ساعد انفتاح السوق العراقية في دخول المنتوجات الزراعية المستوردة والتي تمتاز بالجودة والتكاليف المنخفضة، والتي لم يستطع القطاع الزراعي العراقي منافستها، كما علينا ان لا ننسى بعض الاصلاحات الحكومية في القطاع الزراعي في العقدين الاخيرين مثل:

أ- إطلاق المبادرة الزراعية لمجلس الوزراء عام 2007 كحملة وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تمويل المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية بهدف تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتعزيز مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كونه من القطاعات الإنتاجية المهمة.

ب- وضع سياسة وطنية لإدارة الأراضي تهدف الى استخدام الأراضي الحضرية والريفية بشكل منصف وكفوء للمساهمة في تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر وتأمين الغذاء في ظل اقتصاد السوق وتقوية نظام حوكمة أدارة الأراضي بشكل شفاف وخاضع للمساءلة وحماية الأراضي الزراعية المنتجة من عمليات التحضر.

الا ان تلك الاصلاحات والمبادرات الحكومية لم تحقق التطور المنشود في القطاع الزراعي من حيث تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي فضلا عن تحويل جنس كثير من الاراضي الى سكن عشوائي، وقد يعود الى ضعف تطبيق الاجراءات الاصلاحية على ارض الواقع مما ادى الى تراجع القطاع الزراعي.

4- مساهمة قطاع الخدمات فيGDP: من الجدول(3) تتضح مساهمة قطاع الخدمات فيGDP فبلغت عام 2003 نسبة 22.53%، في حين حقق اعلى نسبة عام 2015 بلغت 64.44% وقد يعود ذلك الى زيادة كبيرة في الانفاق الحكومي نتيجة الظروف الأمنية المصاحبة لعمليات مكافحة الإرهاب، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج عام 2020 حوالي 33%، اما متوسط النسبة الإجمالية خلال مدة الدراسة فكانت 44.02% في تكوين GDP والتي تتصف بارتباطها بحجم النفقات الحكومية، ان ارتفاع نسبة قطاع الخدمات في GDP والتي بلغت أحياناً ومنذ عام 2003 يُعادل عدة اضعاف قطاعي الزراعة والصناعة معاً يمكن تفسيره من إن نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الرئيسة قد يتسق مع واقع اقتصاد مُتقدم لكنه غير ذلك في اقتصاد متأخر أو في طور النمو كالاقتصاد

العراقي لأنه يتجاوز في ذلك مراحل النمو والانتقال الاقتصادي الطبيعية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات وتبعاً لذلك إحداث تشوهات اقتصادية غير مرغوبة، ومن سلبيات هذا المنهج هي ضياع فرص التراكم الرأسمالي وسيادة الإنفاق الاستهلاكي وضعف مستويات الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي فضلا عن تدني كفاءة سوق العمل والجمود في عملية انتقال العمال بين القطاعات والتركيز على التوظيف الحكومي.

إن تراجع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في تكوين GDP العراقي بعد عام 2003 تعود لأسباب عدة منها ارتفاع مستوى قيمة GDP بعد رفع العقوبات الاقتصادية والسماح للعراق بتصدير النفط الخام بدون قيود، كما ان تجميد العمل بقانون التعرفة الجمركية وتطبيق ضريبة بنسبة 5% لجميع الاستيرادات عدا المواد الغذائية والتي تعرف بضريبة اعمار العراق من خلال قرار سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك، وبذلك ارتفعت كمية الاستيرادات ولمختلف انواع البضائع ، ناهيك عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي مما ادى الى انخفاض اسعار المنتجات الأجنبية مقارنة بالسلع المنتجة محلياً، فضلا عن ممارسة الدول المصدرة للعراق سياسة الإغراق دون وجود اجراءات لحماية الصناعة الوطنية العراقية.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية ونسبة المساهمات القطاعات الاقتصادية فيه للمدة (2003 – 2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة مساهمة قطاع النفط والتعدين والمقالع في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة القطاع الزراعي والغابات والصيد في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي %
2003	20,36	68,14	1,01	8,32	22,53
2004	36,63	57,68	1,75	6,90	33,67
2005	49,95	57,54	1,31	6,85	34,30
2006	65,14	55,21	1,53	5,80	37,46
2007	88,84	52,94	1,62	4,91	40,53
2008	131,61	55,24	1,67	3,81	39,28
2009	111,66	42,97	2,59	5,19	49,25
2010	138,46	45,11	2,25	5,13	47,51
2011	185,47	53,06	2,81	4,54	39,59
2012	217,81	49,80	2,70	4,10	43,40
2013	234,65	46,00	2,30	4,80	46,90
2014	234,65	43,93	1,87	4,91	49,29
2015	177,50	29,86	1,80	3,90	64,44
2016	174,90	34,11	2,23	3,94	59,72
2017	195,47	39,65	2,14	2,83	55,38
2018	224,23	45,84	1,91	2,94	49,84
2019	234,09	43,49	1,59	3,94	52,33
2020	236,541	61,40	1,30	4,30	33.00

المصدر: العمود1 ،2 بيانات البنك الدولي قسم العراق نشرات إحصائية، من عام 2003 الى عام 2020

العمود 3، 4، 5، لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري " التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 " مكتبة الضاد، بغداد، العراق، (2019)، ص 142 -152

ثالثا: ارتفاع معدلات البطالة:

أدت حالة عدم وجود رؤية واضحة لسياسة اقتصادية وتجارية هادفة للتنمية الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة الى ارتفاع معدلات التوظيف الحكومي في دوائر ومؤسسات الدولة التي هي ليست بحاجة إلى تلك الأعداد الهائلة من الموظفين والعمال وأدى إلى ظهور البطالة المستترة (المقنعة) في تلك الدوائر والمؤسسات الحكومية، وبمرور الزمن أصبحت الموازنة العامة والنفقات التشغيلية غير قادرة على توظيف الخريجين والأيدي العاملة للفئات العمرية الجديدة الداخلة لسوق العمل لقلة المخصصات المالية لها مما زاد من ارتفاع نسبة معدلات البطالة، وكما يتضح من بيانات الجدول (4) ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي تم استعراضها سلفا ادت الى ظهور مشكلة البطالة مما ادى إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، ويلاحظ من بيانات الجدول المذكور ارتفاع معدلات البطالة في العراق عامي 2003 و 2004 بنسبة 28,1% و26,8% على الترتيب نتيجة تدمير البنى التحتية والقاعدة الصناعية وشل معظم المرافق والقطاعات الاقتصادية ، وبعد عام 2005 انخفضت تلك المعدلات بشكل تدريجي من 17,9% إلى 11% عام 2011 نتيجة ارتفاع عوائد النفط وانخراط الشباب في الجيش والأجهزة الأمنية والتعيينات في مختلف الدوائر الحكومية، ثم عادت وارتفعت بعد ذلك معدلات البطالة تدريجياً لتصل إلى 13,74% عام 2020 نتيجة انخفاض عوائد النفط وقلة التخصيصات المالية للتعيينات الجديدة في القطاع العام . إن اعتماد العراق على استخراج و تصدير النفط الخام قد ادى الى عدم الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في تحقيق الدخل، وقد أثر حجم العائدات النفطية الهائلة في تمويل الموازنة العامة للدولة الى عدم اعتماد

الدولة على الضرائب وقد أدى هذا بدوره إلى إهمال القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي وإلى أن يكون الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الأساسية وتعرضه باستمرار الى التقلبات مما انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم استقرار إيرادات الموازنة العامة للدولة .

إن السبب في تصاعد معدلات البطالة في العراق يعود إلى ضعف القدرة على استيعاب فائض القوى العاملة المتجددة من قبل القطاعات الاقتصادية نتيجة للاختلال المركب في الإيرادات العامة والنفقات العامة فالاختلال في هيكل الإيرادات العامة والمتمثل في الاعتماد على الريع النفطي فضلاً عن الاختلال في هيكل النفقات العامة والمتمثل بانعدام التناسب الصحيح وتوزيع تخصيصاته بالشكل الأمثل بين شقيها التشغيلي والاستثماري والذي لا ينسجم مع النظرية الاقتصادية ويخدم العملية التنموية، وأن هذا الاختلال المركب قاد إلى اختلالات كثيرة منها حقيقية تمثلت في ضعف نمو القطاعات الإنتاجية وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[11]، كذلك يعود السبب في تصاعد معدلات البطالة لعدم كفاية عناصر الإنتاج وكثرة العمالة غير الماهرة وعجز الحكومة عن أطلاق مبادرات تمويل مشاريع التنمية، كما ان ارتفاع معدلات نمو السكان ودخول أعداد كبيرة سنوياً من العاملين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع العام على استيعابهم فضلا عن ضعف القطاع الخاص في توفير فرص العمل أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة .

الجدول(4). الجدول (4) معدلات البطالة في العراق للمدة (2003 – 2020)

السنة	معدل البطالة السنوي %	السنة	معدل البطالة السنوي %
2003	28,1	2012	11,9
2004	26,8	2013	12,1
2005	17,9	2014	12,8
2006	17,5	2015	13,2
2007	11,7	2016	10,8
2008	15,3	2017	13,8
2009	14	2018	13,8
2010	12	2019	13,8
2011	11	2020	13.74

المصدر: صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر نوري (2018) " أليات توليد البطالة في العراق وانواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية للمدة 2003 – 2019 " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد (108) المجلد (24) الصفحات (312 – 330)؛ والسنوات 2016 - 2019 وزارة التخطيط العراقية، جهاز المركزي للإحصاء، السكان والقوي العاملة 2020.

المبحث الثالث/ سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لتنويع الاقتصاد ومصادر الدخل في العراق

يعد تنويع الاقتصاد والموارد غير النفطية هدفًا استراتيجيًا ومستدامًا، بما في ذلك تنويع الانتاج والصادرات والإيرادات الحكومية، وهو الأساس لبناء اقتصاد قابل للاستدامة يمكنه الحفاظ على مستويات عالية نسبيًا ومستقرة من الدخل، لذلك فإن تنويع الاقتصاد يؤول بالنهاية الى تنويع مصادر الدخل الذي تؤدي الى استقرار مستوى الإيرادات الوطنية في حال استمرار انخفاض أسعار النفط او في حالة تقلباتها في السوق النفطية، ان تشجيع استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد العراقي يساعد على تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي وبالتالي يرفع من مستوى معيشة الأفراد من خلال خلق فرص عمل عالية الدخل تمكنهم من الوصول الى مستوى الرفاه الاقتصادي.

وما سبق مرهون بتعزيز دور القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية بوصفها الركائز الاساسية في تنويع الاقتصاد القومي بالنسبة لأي بلد، وبالتالي الوصول إلى مرحلة التنويع الاقتصادي غير المرتبط بالمصادر الطبيعية الناضبة الذي ينتج منه توسيع القاعدة الاقتصادية، ومن ثم تنويع مصادر الدخل القومي وهو هدف هذه البحث، وسوف نستعرض اهم السياسات التي من شأنها تفعيل سياسة تنويع الاقتصاد والإيرادات في العراق.

اولا: السياسة الاستثمارية:

تعد السياسة الاستثمارية احدى السياسات الاقتصادية العامة والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل والقاعدة الإنتاجية ، والسياسة الاستثمارية التي تتبنى مفرداتها الدولة تنصب في تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز قدراته بوصفه احد الركائز الاساسية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع في مصادر دخله، وتعمل السياسة الاستثمارية كذلك على دعم الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم الحوافز

والإعفاءات والتسهيلات الاستثمارية للمستثمرين، وعلى سبيل المثال قيام الدولة بإنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرّة في المناطق المناسبة وما يتم تقديمه من مزايا لدعم المستثمرين فيها. ان مبدأ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يُعد ضرورياً في السياسات الاستثمارية من اجل تخفيف مستوى الانفاق المالي الذي كانت تتصدى له الدولة باعتباره من اولوياتها، اذ يجب أن تكون هذه الشراكة حسب درجة التطور والتأهيل لدور القطاع الخاص في البيئة الجديدة كي تكون السياسة لاستثمارية وعملية التحول ذات جدوى اقتصادية.

لغرض تهيئة الارضية المناسبة لإصلاح الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر ايراداته، لابد من العمل على تحفيز القطاع الخاص وزيادة كفاءته من خلال تهيئة البنية المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع الخاص، لاسيما تشجيع عملية الاستثمار في القطاعات الحقيقية المنتجة، ولكي يساهم ذلك في تنويع الاقتصاد العراقي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الاصلاحات وكما يأتي:

1- تشجيع القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق:

كانت الدولة ولعدة عقود تسيطر على معظم النشاط الاقتصادي مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات مقيدة، مما جعل هذا القطاع مهمشاً في أنشطة محدودة في الاقتصاد، أما الأن وبعد ان اصبح التوجه لتشجيع القطاع الخاص واعطائه الدور الأكبر والريادي في الاقتصاد والتنمية فالواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله عن طريق ازالة القيود والعوائق والإجراءات التنظيمية والتشريعية مثل (تحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة، تحرير التجارة والنشاط الاقتصادي) واتباع سياسات ائتمانية ملائمة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال اعتماد مبادئ وشروط التحول إلى اقتصاد السوق[13].

ويرى الباحث في ظل الأوضاع الحالية إن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في ادخال التكنولوجياً الحديثة للبلد وتشغيل إعداد كبيرة من القوى العاملة واكتساب الخبرة والكفاءة، وعليه يجب الاستفادة من تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته والذي يعد منطلقا لتشجيع وزيادة معدلات الاستثمار المحلية والاجنبية، اذ ان القانون يتضمن الكثير من الفقرات المهمة والداعمة للعملية الاستثمارية في حالة تطبيقها لتسهيل مهمة المستثمرين وتجاوز العقبات والروتين الحكومي، الا ان واقع الحال يشير الى تراجع مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال(الاجراءات الحكومية الاكثر ملائمة لأنشطة الاعمال) في العراق اذ انه يحتل تسلسل 172 من بين دول العالم لعام 2019 حسب البنك الدولي.

2- تحسين مستويات الاستقرار الأمني والاقتصادي:

إن تحسين الوضع الأمني في العراق يشكل أهمية كبيرة لدى المستثمرين، فإذا لم تقم الحكومة العراقية بإجراءات واسعة لضبط الأمن وتخفيض معدلات الجريمة، من خلال بناء قوات أمنية مدرَّبه ومجهزة بأحدث الأسلحة للسيطرة وبشكل تامّ على الأمن داخل البلد وكذلك بناء جيش قوي يستطيع منع تسلل الإرهاب عبر الحدود، فلن تتوافد رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق بالشكل المطلوب، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال قد أدت إلى تحسن الوضع الامني عن السابق وهو يتجه إلى المزيد من التحسن، مما يسجل نقطة إيجابية في صالح تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، والمسألة الأخرى التي يجب وضع الحلول لها هي مسألة الاستقرار الاقتصادي، إذ إن المستثمر يسعى من وراء استغلاله أمواله ووحداته الانتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية، ولن يتسنى له ذلك إلاَّ إذا كان اقتصاد الدولة التي يزاول نشاطه فيها مستقراً، والحل يتمثل في المحافظة على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، ومعالجة الارتفاع في مستويات التضخم فضلا عن التسهيلات الضريبية والادارية[14].

3- تطبيق برامج الاصلاح الشاملة:

ان تطبيق برامج الاصلاح بما تتضمنه من تحقيق استقرار اقتصادي وتصحيح هيكلي واصلاح اقتصادي شامل ومن شأن ذلك يعزز تطبيق الحرية الاقتصادية والانتقال إلى حالة الاقتصاد المنتج دون الاعتماد على مورد احادي الجانب (القطاع النفطي).

4- اقامة المناطق الاستثمارية:

نصت المادة (9/سابقاً) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 العمل على إقامة مناطق استثمارية، وعلى الهيأة الوطنية للاستثمار ان تعد خطة لتنفيذ المناطق الاستثمارية وعليها التخلص اولاً من مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية التي تمثل عقبة في انشاء المشاريع الاستثمارية ويتم انشاء المناطق الاستثمارية من قبل شركات متخصصة وذات سمعه في هذا المجال سيعطي حافزاً للشركات الاستثمارية بدخول السوق العراقية والاستثمار فيها ويمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الاماراتية في هذا المجال.

5- تفعيل الدعم للقطاع الخاص:

ان اعطاء الحرية والدعم للقطاع الخاص من أجل احلال الاستيرادات وتقليل الانكشاف التجاري لتحسين واقع الاقتصاد العراقي ولكافة القطاعات، وهذا بدوره يؤدي إلى عملية التنويع الاقتصادي، مما يعزز الموارد المالية بدلاً من تحولها إلى العالم الخارجي لتغطية الاستيرادات.

6- اقامة المناطق الحرة:

إنّ الدعوة إلى إقامة العديد من المناطق الحرة في العراق وتهيئة الاجواء وتحسين البيئة الاستثمارية فيها ولاسيما بما يحظى به العراق من موارد طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها مميزات عديدة للجذب فضلاً عن كون العراق يشكل سوقاً تجارياً واسعاً، وممراً استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب.

7- انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية*:

* يعد العراق من الدول كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية(World Trade Organization).

قدم العراق مذكرة الى منظمةWTO حول نظام تجارته الخارجية، وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2004، وقد طلب من العراق تقديم الوثائق حول الزراعة والصناعة والخدمات والحواجز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية، ولذلك يعد العراق (عضو مراقب) في منظمةWTO. ومن المزايا الإيجابية للانضمام إلى هذه المنظمة تتمثل بالآتي:

أ- يسهم في تحقيق المزيد من الارتباط والاندماج في الاقتصاد الدولي وبالتالي تحسن صورة العراق في المجال الاقتصادي والتجاري على المستوى الدولي، مما يمنح الثقة في التعامل التجاري مع العراق لاسيما طمأنة المستثمرين الاجانب عن مخاطر الاستثمارات في العراق.

ب- عانت البنية التحتية للاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل والتحديات بسبب الحروب وسنوات العقوبات الاقتصادية، بحيث اصبح العراق بحاجة ماسة الى جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات، ويتطلب ذلك تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وتشريعات قانونية ملائمة لتلبية شروط الانضمام لجذب لاستثمارات وبالتأكيد يؤدي ذلك إلى تنويع الانتاج والخروج من احادية النفط كمصدر للدخل[15].

ت- تطوير تجارة قطاع الخدمات، فالعراق يعاني من تدني مستوى الخدمات، وان الانضمام الى التجارة الدولية سوف يوفر العديد من الفرص لموردي الخدمات في مجالات عديدة [16].

ث- يعمل الانضمام على تحقيق زيادة نصيب الفرد من GDP، ومن ثم زيادة الرفاهية ومستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة من كافة القيود ومن ثم خلق اجواء تنافسية للصناعات والمنتجات الوطنية.

ج- يسهم الانضمام على حماية الملكية الفكرية وابداعات العقل البشري، وكذلك ما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع[17].

ومما سبق نستنتج أنه بالرغم مما ذكر من مزايا، الا ان منافع الانضمام إلى هذه منظمة WTO متواضعة جداً، ولكن قد يحقق العراق منافع من الانضمام في حالة تنويع الاقتصاد وتنويع الصادرات في المستقبل عند توفير الحماية المؤقتة للصناعات التي في طور الحضانة بعد استحصال موافقة خاصة من منظمة WTO لظروف العراق الاستثنائية.

إنَّ ما ذكرناه سابقاً وغيره من الاجراءات يمكن لها أن تسهم ولو بقدر معين في دفع عجلة القطاع الخاص والاستثمار والقطاع الخارجي في العراق، وعلى نحو يزيد من احتمالية مشاركته في العملية التنموية، واسهامه في تنويع الاقتصاد، ومحاولة انقاذه من الاعتمادية الريعية المطلقة[18].

ثانيا: السياسة الجبائية و الضريبية ودورها في دعم تنويع مصادر الايرادات:

تعد السياسة الجبائية جزءً من السياسة المالية و هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الوسائل الجبائية و تعمل على تحليل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب و فنون الضرائب لإحداث أثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، وتعرف السياسة الجبائية على انها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة، لإحداث أثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية مرغوب فيها ، وتجنب أثار غير مرغوب للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع[19]. ونستخلص من التعريف السابق ان السياسة الجبائية تمتاز بمجموعة متكاملة من البرامج بغية الوصول الى أهداف معينة، وتعتمد على أدوات ضريبية فعلية و محتملة تتناسق و البرامج الموضوعية، ومنها التخفيضات و الإعفاءات ،وتسعى السياسة الجبائية من خلال مجموعة اجراءات تتخذها السلطة إلى جذب وتحفيز الاستثمار و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال السلطة الجبائية المختصة على وفق سياسة جبائية معينة بقصد منح مزايا و اعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة ، وتعد جزءا من السياسة المالية للدولة ،التي بدورها تعد جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسعى الى تنويع مصادر الايرادات من جانب، وتعمل على ترشيد الموارد الاقتصادية وتحفيز الاستثمار من جانب اخر. و تتجلى أهمية السياسة الجبائية لما تمتلكه من دور فعال في تنويع مصادر الدخل ومن ثم زيادة الايرادات العامة للدولة لاسيما في ظل انخفاض أسعار النفط ، مما يستدعي تعبئة مصادر التمويل المحلي لتمويل التنمية و دراسة كيفية تسيير مرحلة انخفاض اسعار النفط ،ويعد الإصلاح الجبائي ضرورة ملحة لمواكبة التحولات التي يمر بها الاقتصاد العراقي، ومن ثم معالجة الاختلالات الاقتصادية تماشيا مع الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد. مع ذلك فإن سياسة تنويع الايرادات المالية قد تعيد التنظيم المالي للموازنة والاقتصاد، وتشدد من رقابة الدولة على المال العام ومكافحة الفساد فضلا عن العمل على تقليص النفقات غير الضرورية التي أدمنت عليها الحكومة بسبب الريع النفطي، مما يتطلب من الحكومة أن تضع خطط اصلاحية تخص موضوع الجباية والضرائب من شأنها تحفز النشاط الاقتصادي ولا تكون كابح له فضلا عن كونها تساعد في خلق مصادر دخل اضافية ومن قبله ترشيد النفقات. وتتلخص عملية اصلاح السياسة الجبائية والضريبية بتحقيق الاهداف التالية [20]:

1- الهدف المالي: يعد الهدف المالي من اهم اهداف السياسة الضريبية ، والتي تمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية في عملية الإصلاح الضريبي، وهو عبارة عن زيادة الايرادات الضريبية من خلال عملية الاصلاح الضريبي ، وتعد الضريبة من اهم القنوات الايرادية اللازمة لتحويل الانفاق العام ،ومن ثم فهي تحقق للدولة ايرادات يمكن ان تستخدم لدعم عجلة التنمية الاقتصادية في شتى المجالات .

2- الهدف الاقتصادي: تتمثل الاهداف الاقتصادية بخطط الحكومة والنمو الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية والتوجه الاقتصادي الرشيد، كما جاء في نص المادة 25 من الدستور العراقي لعام 2005(تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره و تشجيع القطاع الخاص وتنميته) .

3- الهدف الاجتماعي : يتمثل الهدف الاجتماعي في عملية الاصلاح الضريبي من خلال اعادة توزيع الدخل بشكل عادل وازالة الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وتوفير الحد الادنى للعيش للطبقات الدنيا في المجتمع ، ويتم ذلك من خلال جعل المكلف يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات .

4- الهدف التشريعي : ان من اولويات الاصلاح في مجال السياسة الضريبية هو تشريع القوانين للقيام بإصلاح ضريبي يعزز من تنمية الاقتصاد وتنويع ايراداته ، اذ ان الجهة التي تقع عليها مسؤولية صياغة التشريعات الضريبية تقع عليها مسؤولية تشخيص وتجاوز سلبيات التشريع بالشكل الذي يكون داعما للاقتصاد الوطني.

اما المتطلبات الرئيسية لإصلاح النظام الضريبي في العراق فهي كالاتي:

أ – العمل على رفع مقدرة الجهاز الاداري للضريبة للقيام بمهامه بشكل كفوء .

ب – ضرورة العمل على توسيع القاعدة الضريبية (الوعاء الضريبي): من خلال :

- ✓ العمل على اعادة تفعيل الضرائب التي تم الغائها سابقاً ومكافحة التهرب الضريبي.
- ✓ فرض الضريبة البيئية.
- ✓ العمل على اعادة تفعيل الضرائب الجمركية الى حين استكمال ضريبة القيمة المضافة .

ج – العمل على تطوير المستوى التشريعي :

د- مكافحة الفساد الاداري والمالي في الاجهزة الضريبية:

ثالثا: سياسة تنمية الصادرات غير النفطية:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية الاقتصادية، داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات النفط قدر المستطاع، اذ ان الصادرات النفطية تصل احيانا الى 99% من اجمالي الصادرات، وهذا يشير الى ان قطاع التصدير يعاني من اختلال هيكلي كبير متمثل بهينة مورد وحيد وهو النفط من اجمالي الصادرات العراقية، وحالة كهذه تتطلب السعي الحثيث لتنويع الصادرات لاسيما الصادرات غير النفطية: وتشمل (التمور واللحوم بأنواعها ومنتجات الالبان والبيض والحبوب، والمشروبات والوقود المعدنية والزيوت والشحوم والمواد الكيميائية والسلع المصنوعة، والأسمدة والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والبتروكيمياويات وغيرها) ، ويعتمد تطبيق هذه الأليَة على عملية تأهيل القطاعات المنتجة والمشاريع القائمة واستحداث اخرى، ويتطلب ذلك الاعتماد على عملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و من خلال الاتي[21]:

1- تأهيل الاقتصاد الوطني.

2- تأهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3- تفعيل دور القطاع الخاص.

4- اعتماد سياسة لاستقطاب رؤوس الاموال والمستثمرين الاجانب.

4- دعم انتاج السلع الصناعية والزراعية المؤهلة لدخول ميدان التصدير.

رابعا: سياسة احلال الاستيرادات:

ان انتهاج هكذا سياسة في العراق يتطلب المسح الشامل للسلع الاستيرادية الداخلة للبلد وتحديد السلع الممكن انتاجها محليا من خلال ما يمكن ان يتمتع البلد فيها من ميزة نسبية وتنافسية، وتتطلب تلك السياسة مجموعة شروط منها [22]:

1- اعداد مسح شامل لكل محافظة او اقليم من حيث الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية لإعداد خارطة استثمارية دقيقة، تحدد على ضوئها المواد الاولية واماكن تواجدها ومدى امكانية انشاء صناعة معينة على ضوء ذلك.

2- دراسة قوائم الاستيرادات وتحديد السلع الممكن انتاجها محليا.

3- توفير التكنولوجيا ووسائل الانتاج ورؤوس الاموال اللازمة لقيام الصناعات التي تتمتع بمقومات النجاح في مجال انتاجها لتعويض الاستيرادات من الخارج.

4- توفير حماية معتدلة ومؤقتة لتلك الصناعات لتجاوز مرحلة الحضانة والوصول الى مستوى منافسة السلع الاجنبية المماثلة من حيث الجودة والتكاليف.

5- اعتماد مبدأ الدعم الحكومي في مرحلة الحضانة للصناعات الناشئة، وفي المراحل اللاحقة يتم التخلي عن حالة الدعم عند وصول تلك الصناعات الى مرحلة النضج وتحقيق الاستقلال المالي بحيث تكون تلك المنشآت الصناعية تحقق مستوى من الارباح او على الاقل يسد تكاليفها الانتاجية و الجارية ولا تكون عبئا على الدولة.

6- تحقيق استقلالية في مجال اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للوصول الى تحقيق الاهداف.

7- اعطاء دور للقطاع الخاص بالقيام بتلك الصناعات.

8- توفير البنية التحتية من طرق مواصلات ومصادر طاقة وغيرها مع تسهيل تسليم اراضي المشاريع المزمع قيام مشاريع صناعية للمستثمرين فيها بعيدا عن البيروقراطية والروتين الحكومي.

9- من الممكن اعتماد نظام البناء والتشغيل والتحويل أو البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) ومضمونه قيام مستثمر من القطاع الخاص بعد إعطائه ترخيص او امتياز من جهة حكوميّة مختصّة لمدة تصل الى (30-40) سنة من أجل تشييد أو بناء مشروع او صناعة معينة، وبعد الانتهاء من مدّة الامتياز ينقل المشروع بكل عناصرّه إلى الجهة الحكومية أو الدولّة، ممّا يعني أن نظام (BOT) هو آليّة التمويل من أجل إنشاء المشاريع الصناعية او مشاريع البنيّة الأساسيّة بعيداً عن موارد الحكومّة.

ان سياسة احلال الاستيرادات ان طبقت بجدية وبقرارات جريئة على ارض الواقع سوف تساهم في تنويع الناتج المحلي ، فضلا عن توفير اموال كبيرة من العملات الاجنبية، وتؤدي هذه السياسة الى تحسين وضع ميزان المدفوعات، ناهيك عن تخفيض مستوى البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة العاطلة في هذه المشاريع الصناعية وسيتحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

خامسا: سياسة احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية وتنويع الريع:

يعد هذا التوجه الاستراتيجي كمقترح شامل من الممكن تطبيقه لإصلاح واقع القطاع الخارجي في العراق، وهو خليط بين الاستراتيجيات السابقة المتضمنة احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية الذي يتميز بها البلد بميزة نسبية وميزة تنافسية دولية، فضلا عن تنويع الريع والذي يقصد به هو بالإضافة الى الريع النفطي الذي يشكل تقريبا 95% من الايرادات العامة ويشكل حوالي 98%-99% من اجمالي الصادرات العراقية، يمكن استغلال موقع العراق الجيوستراتيجي من خلال الموانئ العراقية وبالذات ميناء الفاو الكبير عند اكتمال انشائه بكامل ارصفته التي تصل الى 90 رصيف وبقدرته استيعابية تصل الى 99 مليون طن من البضائع سنويا وعند ربط هذا الميناء مع القناة الجافة باتجاه العالم الخارجي شمالاً نحو سوريا وتركيا من خلال مشروع الحزام والطريق الصيني او ما يسمى ب (طريق الحرير)، هكذا مشروع عملاق في حالة اكتماله ضمن المواصفات الفنية المخطط لها سيدر على العراق ايرادات سنوية متوقعة لربما تصل الى اكثر من 25 مليار دولار عند اكتمال المشروع وعمله بطاقته القصوى، ويتيح فرصا ذهبية للطلب على قوة العمل لتقليل البطالة فضلا عن انشاء مدن صناعية كبيره قريبة من الميناء الذي تلعب بدورها لإحلال بعض السلع المستوردة وتصدير الفائض منها، ان وجود المدن الصناعية يوفر فرص عمل كثيرة للعراقيين بنحو يمكنهم من اكتساب مهارات تواكب التطور العالمي، وفي ظل هذه الاستراتيجية يحقق البلد منافع كبيره من تنويع هيكل الانتاج فضلا عن تنويع هيكل الصادرات اضافة الى تنويع الريع باستغلال ريع الموقع الجغرافي لما يحققه من عوائد الترانسيت والخدمات اللوجستية من مخازن مبردة وساحات خزن البضائع وخدمات فندقية وغيرها التي يمكن ان يقدمها هذا الميناء في حالة اكتماله والذي تدر عوائد مالية كبيره.

ان ميناء الفاو لن يعمل من دون وجود بنية تحتية متطورة ووسائل اتصال حديثة، وآلية محكمة لاستقبال السفن العملاقة وربطها بمنظومة قطارات حديثة وطرق سريعة، أن تلك الآليات تساعد على انسيابية انتقال السلع من دول الشرق إلى الاتحاد الأوروبي عبر الجانب التركي وبالعكس، اما المرحلة الثانية يمكن أن تحصل من خلال انتقال السلع من قارة افريقيا إلى ميناء الفاو عبر المملكة العربية السعودية وبالعكس ايضا، جميع هذه التطورات تحول العراق إلى فرصة استثمارية كبيرة نظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي يتمتع به بين دول العالم.

لذا يعد تنويع مصدر الريع والذي تشمل اضافة الى(تطوير الريع النفطي يمكن استثمار واستغلال ريع الموقع الجغرافي من خلال ميناء الفاو وربطه بمبادرة الحزام والطريق الصينية) وهذه فكره جديده ومهمه من الناحية الاستراتيجية وممكنة التحقيق في حال اكمال ميناء الفاو والقناة الجافة العراقية وفق ما مخطط لها، وهي منوطة بتنفيذ تلك المشاريع من قبل شركات دولية متخصصة، وفي حالة اكتمال ذلك مع المزج بين الاستراتيجيات السابقة المتضمنة احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية(تنويع هيكل الانتاج وتنويع هيكل الصادرات) يعد نهوض شامل للاقتصاد العراقي انطلاقا من اصلاح القطاع الخارجي في ظل الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

1- تعد برامج الاصلاح الاقتصادي من الاهمية بمكان ولاسيما اصلاح الهيكل الاقتصادي، والذي يعد منطلقا لتنويع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل في ظل عصر الانفتاح والتحرر الذي يشهده العالم.

2- أن العراق دولة ريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع النفطي كمصدر للدخل وذلك لارتفاع مساهمة قطاع النفط في GDP التي تصل الى اكثر من 50%، بينما كانت متوسط مساهمة قطاع الصناعة وقطاع الزراعة 1.8% ، 4% على التوالي، كما ان الايرادات النفطية تشكل اكثر من 90% من اجمالي ايرادات الموازنة العامة.

3- اعتمـاد الاقتصاد العراقي بشكل كامل على مورد واحد هو النفط ، وضعف استثمار الفوائض المالية في تنويع الهيكل الاقتصادي ينعكس سلباً على اداء جميع المؤشرات الاقتصادية في البلد لاسيما التباين الكبير في نسب المساهمات القطاعية في الناتج فضلا عن تراجع معدل النمو بشكل عام وتراجع معدل النمو بدون النفط بشكل مفرط وحالة كهذه تعبر ان اختلال هيكلي كبير يعكس مضاعفات المرض الهولندي.

4- إن تصاعد معدلات البطالة في العراق يعود إلى ضعف استيعاب فائض القوى العاملة المتجددة من قبل القطاعات الاقتصادية نتيجة للاختلال المركب في هيكل الانتاج والموارد، وضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج مما ينعكس ضعفه في استيعاب القوى العاملة المتزايدة الفائضة وبالتالي اصبح عبئ استيعابها على الدولة والموازنة العامة وهذا يعد اختلال كبير في مجال التشغيل الكامل للموارد بشكل عام وتشغيل الايدي العاملة بشكل خاص.

5- تعد السياسة الاستثمارية احدى السياسات الاقتصادية العامة والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل والقاعدة الإنتاجية، وتتضح أهمية السياسة الاستثمارية التي تتبنى مفرداتها الدولة وتصب في تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز قدراته الانتاجية بوصفه احد الركائز الاساسية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع في مصادر دخله.

6- ان سياسات احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية وتنويع الريع هو خليط من سياسات استراتيجية متنوعة تتضمن احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية الذي يتميز بها البلد بميزة نسبية وميزة تنافسية دولية، فضلا عن تنويع الريع المتضمن استغلال اهمية الموقع الجيوستراتيجي للعراق من خلال ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة التي تربط الشرق والغرب تجاريا.

التوصيات

1- من الضرورة بمكان الشروع بإصلاح هيكل الانتاج والموارد والاستثمار والايرادات في العراق من خلال اعتماد استراتيجية ملائمه وتنفيذها على ارض الواقع من اجل تحقيق التنمية الشاملة.

2- يجب اتباع الملائم من السياسات والاستراتيجيات المقترحة في هذا البحث لتنويع الاقتصاد ومصادر الايرادات، فضلا عن استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع.

3- نوصي بضرورة الشروع لتحقيق التشغيل الكامل للموارد وبالتالي القضاء على البطالة، والابتعاد عن حلول التوظيف الحكومي التي تثقل هيكل الموازنة من جهة وظهور البطالة المقنعة من جهة اخرى.

4- ان الرؤية المستقبلية لتنويع الواقع الريعي ومصادر الدخل في العراق، تتطلب تطوير القطاعات الحقيقية وكذلك تطوير القطاع الخاص وتوسيعه لغرض جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، مع اعطاء دور للسياسة المالية واصلاح النظام المصرفي بما فيها تفعيل الضرائب واصلاح النظام الكمركي وانشاء المناطق الحرة.

5- ضرورة انشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض المالية في العراق لادخار جزء من الايرادات النفطية واعادة استثمارها في الداخل والخارج كوسيلة لمواجهة انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية ، ويعمل الصندوق على تمويل المشاريع الاستثمارية التي يصعب تمويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة العامة في البلد، اذ ان انشاء الصندوق السيادي سوف يعمل على عزل الموازنة العامة من التقلبات التي تحصل في اسعار النفط العالمية، وبذلك يحقق حالة من الاستقرار المالي ويجنب البلد اثار الصدمات النفطية .

6- تشجيع المبادرات الفردية وعدم الاتكال على الدولة وترسيخ فكرة بناء الاقتصاد الوطني من قبل الشعب بوصفها مسؤولية اخلاقية واجتماعية واقتصادية، وهذا ينطلق من ثقافة جديدة تساعد في البناء الجديد للبلد في ظل الديمقراطية وما يشهده العراق من تغير شامل في الوقت الحاضر.

المصادر

1- د.لبيب شقير ، "تاريخ الفكر الاقتصادي" ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد 1986، ص184.

للمزيد انظر: د.مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد15، مجلد 2010،5.
2- حسام الدين مصطفى، "التحول إلى الاقتصاد الريعي" ،WWWegytrans.org،ص3.
3- خالد عبد الله ، "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" ،الحوار المتمدن ، العدد،86 ،2002/3/10،ص8.
4- البر داغر، " التحولات الاقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الدولية" ،WWW,alarabiya,net
5- رياض الخوري ، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية" ، نشرة الإصلاح العربي ، أيلول ،2008 ،ص22.
6- خالد عبد الله، مصدر سابق ، ص8.
7- للمزيد انظر: د.حازم الببلاوي،"الدولة الريعية في الوطن العربي" ،المستقبل العربي ،العدد103،السنة العاشرة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1987.

8-MARTIN HVIDT, (2013) Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future trends , Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, p 15.

9- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع http://www.alyaum.com/article/1106261

10- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995- 2000)، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص13.

11- صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015) دراسة تحليلية. بحث منشور على مجلة الاكاديمية العدد 45 (2015) ص 19.
12- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، " سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق ... رؤية مستقبلية " مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، (بدون تاريخ) ،ص 14.
13- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015. ص197-198.

14- جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

15- حسام عبد الله يوسف العذاري، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2017 ص 150 .

16- مظفر حسني علي، مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد، 2009،ص 9 .

17- ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، بحث مقدم لندوة المركز العراقي لإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، الهيئة الوطنية لاستثمار، بغداد ،2009 ،ص3.

18- اسامة نزار عبد الرزاق، تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في بلدان مختارة مع اشارة خاصه للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة ، 2020، ص 188-191.

19- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 139 .

20- احمد عبد الرزاق البكري، الواقع الريعي وسياسات تنويع مصادر الدخل في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة،2015، ص90

21- د. مايح شبيب الشمري، سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية لإصلاح قطاع التجارة الخارجية في العراق، بحث غير منشور، 2023، ص 20.

22- المصدر السابق، ص 23- 25.